تمـــهيـــــد

أدى تطور السياسة العقابية إلى تغيير فلسفة العقاب والأغراض المتوخاة منه؛ حيث توالت الحركات المنادية إلى التخلّي عن فكرة الانتقام كغاية وحيدة تُرجى من تنفيذ العقوبة وكان أبرزها حركات الدفاع الاجتماعي التي كرّست هذا الفكر ونادت بأنسنة العقوبة العقوبة والتخلي عن العقوبات التي يكون غرضها الانتقام من الجاني دون فائدة ترجى،

ومن هنا برز مفهوم تفريد العقوبة وتعددت مراحله ؛ فالتفريد التشريعي كمرحلة أولى يسعى المشرع من خلاله إلى خلق نوع من الملائمة بين العقوبة والجريمة المرتكبة وما يحيط بها من ظروف وكذلك ما يتعلق بشخصية مرتكبها، لذا جعل العقوبة تتراوح بين حدين أدنى وأقصى يمارس القاضي الجنائي سلطته بينهما، وفي حالات أخرى أجاز له الاختيار بين عقوبتين و تخفيف العقوبة أو تشديدها بحسب الحالة.

ونظرا لصعوبة حصر الظروف المذكورة كافة منح المشرع للقاضي الجنائي سلطة واسعة لتفريد العقوبة أيضا بحسب الحالة المعروضة أمامه وفق الإطار القانوني المحدد وهذه المرحلة الثانية التي يتجسد فيها مبدأ التفريد العقابي.

كمرحلة أخيرة دعت اليها ضرورة مراقبة تطور حالة المحكوم عليه ومراجعة العقوبة متى أصبح استمرارها لا معنى له؛ لاسيما متى صلُح سلوكه واعتدل ومن هنا برزت الضرورة لتدخل القضاء من أجل تطبيق التفريد التنفيذي للعقوبة وهو إلى جانب التفريد القضائي للعقوبة محل دراستنا كما سنبين في خطة المقياس الموالية:

الفصل الأول: ماهية مبدأ التفريد القضائي للعقوبة

المبحث الأول: مفهوم التفريد القضائي للعقوبة

المطلب الأول: مدلول التفريد القضائي للعقوبة وخصائصه

المطلب الثاني: نشأة التفريد القضائي للعقوبة

المبحث الثاني: ضمانات التفريد القضائي للعقوبة

المطلب الأول: الالتزام بمبدأ الشرعية

المطلب الثاني: الاستناد إلى ملف الشخصية

المطلب الثالث: تسبيب الأحكام الجزائية

الفصل الثاني: آليات التفريد القضائي للجزاء الجنائي

المبحث الأول: التفريد القضائي للعقوبة

المطلب الأول: مفهوم التفريد القضائي للعقوبة

المطلب الثاني: صور التفريد القضائي للعقوبة

المبحث الثاني: سلطة القاضي في تفريد التدابير الاحترازية

المطب الأول: مفهوم التدابير الاحترازية

المطلب الثاني: النظام القانوني للتدابير الاحترازية

الفصل الثالث: التدخل القضائي في التنفيذ العقابي

المبحث الأول: مفهوم التدخل القضائي في مرحلة التنفيذ العقابي

المطلب الأول: مدلول التدخل القضائي في التنفيذ العقابي

المطلب الثاني: مبررات التدخل القضائي في التنفيذ العقابي

المبحث الثاني: أساليب التفريد التنفيذي للعقوبة

المطلب الأول: النظم التمهيدية للمعاملة العقابية

المطلب الثاني: الأنظمة العقابية القائمة على الثقة

المطلب الثالث: أنظمة تكييف العقوبة